

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

الثابت والمتغير

على الرغم من تقادم الإستراتيجية وإيغالها عميقاً في تاريخ النزاعات البشرية فإن قاموس مضامينها وتطبيقاتها كان متحركاً على الدوام ولا يزال، مع تبدل المراحل وتطور فنون الحرب. لذا تبرز الاختلافات في تحديداتها وتعريفاتها بين زمن وآخر، وإن كانت تُجمع في أغلبها على أنها علمٌ وفنٌّ: علمٌ، كونها تقوم على الإحاطة بالوضع الكلي للصراع، وعلى الدقة في احتساب القدرات المتنوعة، وعلى تناسقها مع الأهداف المرسومة. وفنٌّ، لأن تطبيقاتها العملية تختلف من قائد إلى آخر، بحيث يجترح تصوّراته الخاصة، ويحدّد السبل الملائمة لتحقيق النصر. وقد رأى كلاوزفيتز «أن الإستراتيجية هي نظرية استخدام المارك لتحقيق غاية الحرب»^(١). بينما حدّدها ليدل هارت بأنها «فنّ توزيع الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف الحرب»^(٢). وعرّفها الجنرال الفرنسي أندريه بوفر: «بأنها فنّ جدلية الإيرادات التي تستعمل القوّة من أجل حلّ نزاعاتها»^(٣).

وأدى تطوّر المجتمعات الصناعية إلى اتّساع أفق الإستراتيجية ومداهها، بما يتعدى الحيز العسكري، ليشمل مناحي الحياة كافة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية وعلمية الخ...، وبلورة إستراتيجية خاصة لكل منها، بحيث تشكّل، مجتمعةً، الإستراتيجية العليا للدولة. ويقول ليدل هارت: «إذا كان التكتيك هو تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى، فإن الإستراتيجية العسكرية ذاتها هي تطبيق الإستراتيجية العليا للدولة على مستوى أدنى؛ وما الإستراتيجية العليا سوى السياسية التي تقود الحرب»^(٤).

مؤسّسة علمية متخصصة
تُعنى بحقلي الأبحاث
والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاقتصادية والاجتماعية
وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات
العالمية المؤثرة.
إعداد الباحث:
أ. محمّد خواجه.

صادر عن:

المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر:

تشرين الثاني ٢٠١٣ الموافق

محرم ١٤٣٥.

العدد: الثالث.

القياس: ٢٩x٢١ سم.

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

Tel: 01/836610 – 03/833438

E-mail: dirasat@dirasat.net

Fax: 01/836611 www.dirasat.net

P. O. Box: 24/47 Beirut – Lebanon

وتتميز الإستراتيجية العسكرية عن مثيلاتها لكونها الدرع التي تحمي الدولة والمجتمع معاً. وهذا الأمر ينطبق بقوة على «إسرائيل»، فكان من الطبيعي أن تحتل الإستراتيجية العسكرية فيها مساحة أرحب، كونها كيان إسرائيلي التكوين، كل فرد فيه (ذكر وأنثى) مقاتل. ويظل لها مفهوم أمن قومي، مطّاطي التعريف والتحديد، ليخدم فكرة التوسع الرافضة للحدود الثابتة. ولم يتورع بعض الصهاينة عن إلباس إستراتيجيتهم بُعداً شبه كوني، رابطاً إياها بأمن يهود الشتات أينما وجدوا!!

الحرب الخاطفة الإسرائيلية

إن ادعاء الحركة الصهيونية العداء تجاه نظيرتها النازية، لم تمنع الجيش الإسرائيلي، منذ لحظة تكوينه، من تشرب العقيدة العسكرية الألمانية ومرتكزها إستراتيجية «الحرب الخاطفة». وهي خلاصة الفكر العسكري الغربي، والتجربة العملاقة للجيش الهتلري في الحرب العالمية الثانية. وقد أحدثت هذه الإستراتيجية تبديلاً جوهرياً في مفاهيم الحرب، حيث نقلتها من حال الثبات والجمود، والقتال الجبهوي المباشر، اللذين طبعا الحرب العالمية الأولى بطابعهما، إلى الحركية السريعة في ميادين القتال. ولم يكن بالإمكان إبصارها النور، لولا القفزة التكنولوجية، خلال عقود ما بين الحربين العالميتين، مع ظهور المحرك الانفجاري والبرج المتحرك والجنزير والحشوة الجوفاء.

لقد تبني الجيش الإسرائيلي إستراتيجية «الحرب الخاطفة» متمثلاً سمة العصر المتميزة بالسرعة، وجوهرها توفير الحماية الجوية للقوات المدرعة، المتوغلة في عمق العدو، بقصد الوصول إلى مركز ثقله العملياتي لتدميره. وإذا تعذر ذلك فأقله تقطيع أوصال العدو وإفقاده الرغبة في مواصلة القتال. وساعد في إبراز مزايا الحرب الخاطفة الإسرائيلية اقتربها بأسلوب الاقتراب غير المباشر، الذي وصفه ليدل هارت بأنه: «يأخذ أبعاداً أوسع وأشمل، إذا ما تضمّن المناورات على المؤخّرات»^(٥). وجوهر هذا الأسلوب مهاجمة الخصم في الاتجاهات غير المتوقعة، مثلما فعل هينبعل في غابر الزمان لدى غزوه الأراضي الرومانية، وسلوك جيشه طريقاً طويلاً وعرّاً عبر جبال اليرنيه والألب، لتأمين عنصر المفاجأة. وكذلك الجيش الألماني خلال عملية احتلاله لفرنسا، حين تجاهل خط ماجينو المنيع، وبدل التقدم من وسط بلجيكا، التفّ عبر غابات الأردن وتضاريسها الصعبة، محققاً عنصرَي المباذأة والمفاجأة، اللذين شلّا إرادة القيادة الفرنسية كلياً.

لقد أتاح تبني «الدولة العبرية» لإستراتيجية هجومية معالجة نقاط ضعفها الجيوبوليتيكية، والتعويض عنها ببناء جيش مبادر متحرك، قادر على نقل المعركة، خلال وقت وجيز، إلى أرض الخصم. ويؤكد الإستراتيجي المصري محمود عزمي أن «افتقار «إسرائيل» لعمق جغرافي - إستراتيجي كان له الأثر الأكبر في تحديد معالم الإستراتيجية الهجومية التي تتبّعها»^(٦).

عناصر التأثير

إنّ الإستراتيجية العسكرية، المدموغة بطابع الثبات النسبي، لكون صائغها يضعون في جدول اعتباراتهم عناصر ثابتة، ترسم محددات البيئة المحليّة والإقليمية والدولية، وتفاعلها فيما بينها. بينما التكتيكات والمفاهيم وحتى الخطط العملائية تتسم بالمرونة والحركية الضروريتين لملاقاة تبدّلات ظرفية والتكيّف معها.

لكنّ الحديث عن «ثبات» الإستراتيجية ليس إطلاقياً، فهناك مؤثّرات تطرأ على المشهد الجيو-سياسي، تلزم صانعي الإستراتيجيات بالمراجعة وإعادة النظر فيها، أهمّها:

أ- خبرات الحروب وتأثيراتها على العلوم العسكرية وفنون القتال، التي قد تكون نتاج خلاصة حرب يخوضها الطرف المعنيّ مباشرة، أو حصيلة اكتسابات حروب الآخرين. وينطبق هذا الأمر على الكيان الصهيوني الذي شهدت إستراتيجيته العسكرية، لأول مرة، تبدّلات جوهرية، عقب حربيّ الخليج الثانية وكوسوفو الأمريكيتين.

ب- إحراز قفزات تكنولوجية كبرى في مجالات إنتاج وسائط القتال، كالتي طرأت على التقنية الأميركية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وكان لها التأثير المرجّح في كسب الولايات المتحدة سباق الحرب الباردة.

ج- حدوث متغيّرات جيو-إستراتيجية كبرى في العالم أو الإقليم، مثل تفكّك الاتحاد السوفياتي ومنظوماته، وعصّف ما سُمّي بـ«الربيع العربي» الذي أسهمت تداعياته المباشرة، ولا سيّما المتعلقة منها بأوضاع جيوش دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة، في ولادة خطة «عوز» (حز الجراة) التي تحتلّ حيزاً من بحثنا، وتأثيراتها على الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. ويُفترض أن تحكم هذه الخطة نشاط المؤسسة العسكرية لغاية العام ٢٠١٨، بعد إقرارها في شهر تموز ٢٠١٣ من قبل هيئة الأركان والمجلس الوزاري الإسرائيليّين.

الدور والوظيفة

انفردت «إسرائيل» ككيان مُستحدث ليهود الشتات عن بقية المجتمعات البشرية بخاصتين أثرتا في تكوين إستراتيجيتها العسكرية:

أولاً، النشأة الشاذة؛ فهي مجتمع إحلالي، حلّ مكان شعب آخر، وسط محيط معاد. ثانياً، الوظيفة، كقاعدة استيطانية مكلفة حراسة مصالح الغرب في الإقليم، مقابل تلقّي مشروعها، القائم على ثلاثية الهجرة والاستيطان والتوسع، الدعم والرعاية الكاملتين.

هاتان الخاصيتان أسهمتتا في تشكيلها كقلعة عسكرية حصينة، لتلبية المهام الموكلة إليها، بالسرعة والدقة المطلوبتين.

خيار الضرورة

تبني الكيان الصهيوني منذ تأسيسه إستراتيجية تحيط بـ«المخاطر» التي تهدّده، والغايات العدوانية التي يبتغيها، مع لحظ خصائصه الجغرافية، والديمغرافية، والاقتصادية، وطول امتداد حدوده البرية. وجميعها تعاني وهنا نبويّاً، ولا يمكن قياسها وفقاً لقاعدة النسبة والتناسب مع مثيلاتها العربية، أقلّه من الناحية النظرية.

هذه الخصائص حكمت آليات صياغة الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، التي حدّد ضوابطها ديفيد بن غوريون قائلاً: «نحن دولة صغيرة، لا نستطيع أن نخوض حروباً طويلة، ولا نستطيع أن نسمح بدخول جيوش غازية إلى أرضنا ولو لدقائق، لأن اجتياح أرضنا أمرٌ خطيرٌ، لذلك يجب ألاّ يبدأ الخضم بالحرب»^(٧). وقد ثبت هذا القول لمؤسس الدولة العبرية مكوّنات العقيدة القتالية لجيشها، وأهمها:

اعتماد إستراتيجية الحرب الخاطفة، وتجنّب حروب الاستنزاف الطويلة.

نقل المعركة إلى أرض الخضم، وإبعاد نيران القتال عن العمق الإسرائيلي.

التمسك بعنصريّ المبادأة والمفاجأة اللازمتين لتوفير ظروف الضربة الاستباقية.

سعى قادة العدو لتأمين شروط نجاح هذه الإستراتيجية لدى الحلفاء الغربيين، وفي أساسها الحصول على مقوّمات جناحيّ الحرب الخاطفة، سلاحيّ الجو والمدرّعات. وقد برهنت عن نجاعة عالية في كل حروب «إسرائيل» النظامية ضد العرب. وأسهمت نتائجها وخلاصاتها في إحداث تعديلات ملحوظة في مجاليّ التكتيك والعملائية، لكن من دون المسّ بجوهر الإستراتيجية العسكرية من حيث مرتكزات المناورة والسرعة والحسم...

تأثيرات هروب الآخريين

لكنّ حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) أو ما عُرف بمعركة «تحرير الكويت» (١٩٩١) أحدثت تغييراً جوهرياً في العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، الذي رصد مجرياتها بانتباه شديد فأذهلته نتائجها. ولو أنعمنا النظر في خطّة «عوز» لوجدنا جذورها المفاهيمية تعود إلى خلاصات تلك الحرب؛ وهي كناية عن حملة جوية كثيفة امتدت طوال ٤٣ يوماً. حينذاك شنت طائرات التحالف الدولي (٣٤ دولة) بقيادة الولايات المتحدة نحو ١١٠ آلاف غارة، تكفّلت بخلخلة مفاصل الجيش العراقي، الذي فقد حوالي ٧٠ ألف قتيل، وعشرات آلاف الجرحى والأسرى، وتدمير ٧٠٠٠ مدرّعة وعربة قتال. هذا فضلاً عن خسائر قاتلة لحقت بالمدنيين والبنى التحتية العراقية. في حين اقتصرت الخسائر الأميركية على ٢٩٤ قتيلاً وتحطم عدد من الطائرات.

أطلقت تلك الحرب نقاشات حيوية بين الجنرالات والخبراء الإسرائيليين تمحورت حول إعادة النظر في بنيان الجيش الذي تضخّم كثيراً بعد حرب ١٩٧٣، وضرورة الاستغناء عن عدد من قطعاته البرية ليصبح أكثر مرونة ودينامية. وكذلك تعديل بعض مفاهيم الحرب الخاطفة، وأهمّها مبدأ الحركة والنار لمصلحة مفهوم تكثيف النيران. حينها عبّر رئيس الأركان الجنرال أيهودا باراك عن الرؤية الجديدة قائلاً: «يلزمنا جيش صغير وذكي، لا مكان فيه لمن لا يطلق النار»^(٨).

ومنذ ذاك الحين أصبح مصطلح «جيش صغير وذكي» قيد التداول بين القادة وأهل الاختصاص الصهاينة، وراح يطفو على السطح عند كل منعطف أو مناقشة خطّة خمسية جديدة. واستبشر هؤلاء بحرب بلا دماء أو دموع لدى الجانب المهاجم في المستقبل.

الأنموذج النشود

لقد رأى الإسرائيليون في عملية «عاصفة الصحراء» أنموذجاً مختلفاً عن حروب حقبة الحرب الباردة، بحيث يمكن سحق الخصم بواسطة النيران البعيدة، وإحراز النصر، عملياً، قبل الشروع في العمليات البرية. ووجد هؤلاء في هذا الأنموذج ضالتهم، كونه يتناسق مع قدراتهم النارية العالية الدقة التي يوفرها سلاح الجو، ويتناسب مع تركيبة كياناتهم الحساسة تجاه الحسائر البشرية.

وهذا يدل على علاقة جدلية وثيقة ما بين رغبة الإسرائيليين في «تصغير» أرقام ضحاياهم وتعلقهم الشديد بالتكنولوجيا لدرجة التقديس. وهذا الأمر يحمل بين طياته نقاط إيجاب وسلب في آن واحد؛ فحرص العدو على أرواح جنوده ميزة تُحسب له، لكنّ المبالغة في الحرص تُفضي إلى الارتباك وفقدان المبادرة، وتكشف هشاشة البنية الإسرائيلية، وترددها تجاه تقديم التضحيات.

من ناحية أخرى، يبدو أن الجيش الإسرائيلي باعتماده خطة عوز سيمضي في ركب نظرائه الأميركي والروسي والفرنسي وغيرهم، الذين سبقوه على خطى بناء الجيش الصغير والذكي. ومن المرشح أن يتمّ تحجيف القوات البرية، من ضمن عملية إعادة هيكلة أذرع الجيش المختلفة، وتحديث قدراتها في مجالات: التسليح، القيادة والسيطرة، أنظمة المعلومات، الاتصالات، الاستخبارات، الاستطلاع، بالارتكاز على التكنولوجيا المتقدمة.

لقد أجرى الجيش الإسرائيلي تطبيقاته الأولى على الأنموذج النشود خلال عمليتي تصفية الحساب (١٩٩٣) وعناقيد الغضب (١٩٩٦) ضد المقاومة في الجنوب اللبناني. رغم ذلك لم يتحوّل ذلك الأنموذج إلى خيار عملائي معتمد بشكل نهائي لدى هذا الجيش إلا بعد إثبات فعاليته العالية مرة ثانية، وذلك في الحرب الأميركية ضد يوغوسلافيا (١٩٩٩) حين شنت مقاتلات حلف الناتو عشرات آلاف الغارات خلال ٧٨ يوماً متتالية، فأجبرت القوات الصربية على الخروج من إقليم كوسوفو، من دون الحاجة إلى عمليات برية.

في صيف ١٩٩٩ شكّل رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز، متأثراً بخلاصات حرب كوسوفو، «لجنة بحث» برئاسة الجنرال غابي أشكنازي، خلّصت إلى وضع أسس مفهوم «تفعيل القوة»، للتعامل مع الجبهة اللبنانية، التي كانت تقصّ مضاجع الإسرائيليين ولا تزال. وارتكز المفهوم القتالي الجديد على «المزج المتزامن بين النيران الدقيقة والجهد البري الذي تبدّل مضمونهُ، بحيث لم يعد يعني الزجّ بتشكيلات مدرّعة كبيرة في مواجهات مفتوحة وواسعة، والاستعاضة عنها باستخدام وحدات برية صغيرة ضد الأهداف التي تعصى على سلاح الجو»^(٩). وقد تطابق مفهوم «تفعيل القوة» مع رؤية وزير الدفاع الأميركي الأسبق رونالد رامسفيلد القائل: «اليوم، يمكن للسرعة وخفة الحركة والدقة أن تحلّ محلّ الحجم الكبير، بحيث أصبح من الممكن فعل ما هو أكثر، بما هو أقلّ»^(١٠). وتدرجاً بات هذا المفهوم أساس المذهب العسكري الإسرائيلي، والمتحكّم بمفاصل إستراتيجيته، ليس بغرض التعامل مع الجبهة اللبنانية فقط، بل مع كل الأعداء المحتملين.

ولادة خطة «كيلع»

مطلع العام ٢٠٠٣، تسلّم الجنرال موشيه يعلون (وزير الحرب الحالي) رئاسة هيئة الأركان فعيّن فريق عمل «طاقم التفكير الآخر». وبعد جولات من النقاشات المغلقة أصدر كتيباً بعنوان «جزئيات ديناميكية»، أوجز فيه رؤيته تجاه المخاطر المستقبلية المتمثلة بحركات المقاومة، وكيفية مواجهتها بواسطة أسلوب «القتال المتفرّق»، علماً بأنها تُصنّف في خانة المخاطر المنخفضة وفقاً للتعريف الإسرائيلي. وبحسب مضمون الكتيب فهذا النوع من القتال لا يحتاج إلى فرق مدرّعة لإخضاع الخصم، إذ يكفي استخدام نيران سلاح الجوّ، والمسح الاستخباري، والصواريخ العالية الدقة، ووحدات برّية نخبوية (جزئيات ديناميكية) لتدمير قوة الخصم والسيطرة على أرض المعركة. وبموازاة مشروع «طاقم التفكير» أعدت، آنذاك، شعبة العمليات في هيئة الأركان خطة «كاسحة الجليد»، وفحواها التوليف بين نيران سلاح الجوّ، ونشاط وحدات برّية نخبوية.

وقد مهّدت هذه الأفكار، المتأثرة بالتجربة الأميركية في حربَي العراق وكوسفو، لولادة خطة «كيلع» التي صدّقت في هيئة الأركان صيف ٢٠٠٣، وخيضة «حرب لبنان الثانية» (تموز ٢٠٠٦) بالارتكاز على مفاعيلها.

نسل الاختبار

في أعقاب فشل تلك الحرب صبّ العديد من الجنرالات والخبراء الإسرائيليين جام غضبهم على خطة كيلع، منتقدين أسلوب إدارة الحرب، ومغالة القيادة العسكرية في الاعتماد على سلاح الجوّ، وإهمال دور الجهد البرّي. واتهموا تلك القيادة بعدم التنبّه إلى الفروق الواضحة بين طبيعة الخصم (حزب الله) الغامضة وهرميته اللامركزية، وبين التركيبة الكلاسيكية المكشوفة لكل من الجيشين العراقي والصربي. وعلّق الخبير العسكري عميرا ربابورات قائلاً: «لقد تبنّى الجيش الإسرائيلي المقاربة التي ترى أنّ سلاح الجوّ المدعوم باستخبارات قوية هو الحل لكل المشاكل؛ فالسلاح الذي ولد كمساند للقوات البرية تحوّل إلى السلاح المفترض به أن يهزم العدو»^(١١). ورأى الباحث الإسرائيلي العقيد رون طيرا: «إن المشكلة تكمن في التبني الحماسي والزائد عن الحد للنظرية الأميركية Effects Based Operation»^(١٢).

وكان عدد من جنرالات سلاح الجوّ الأميركي قد صاغوا نظرية مستخلصة من خبراتهم في حروب العراق وكوسفو، وحددوا ثلاثة شروط لنجاحها:

أ- وجود بُنى واضحة للعدوّ، لديها قدرات متدنيّة دون مستوى القوة المهاجمة.

ب- لهذه البنى مفاصل حسّاسة يمكن تحطيمها.

ج- أن تكون البنى والمفاصل معروفة لدى الطرف المهاجم^(١٣).

وعلّق العقيد طيرا على خطأ التماثل مع النظرية الأميركية، ولو بحلّة مفهوم «كيلع» الإسرائيلي، قائلاً: «على خلفية نجاح هذه الأفكار في حروب كلاسيكية هناك من وقع في وهم إدارة حرب من خلال احتكاك قليل وثمان زهيد. لقد سعت «إسرائيل» لإحداث تغيير في لبنان، فأدارت المعركة ضد مجموعات حرب عصابات

ليس لها بنى أو مفاصل، وكانت معرفتها بالبنى العسكرية الخاصة بحزب الله محدودة جداً»^(١٤).

إضافة إلى ما أورده الخبيران الإسرائيليان، نعتقد أن عنصر الجغرافيا كان من الأسباب التي أفشلت الحرب على لبنان، وتمّ إغفالها من قبل الخبراء الذين انتقدوا الإخفاق الإسرائيلي؛ فالقوة الأميركية المتطورة خاضت حروبها الأخيرة بعيدة آلاف الأميال عن ديارها. ولم يكن بوسع القوات العراقية أو الصربية المحدودة القدرات الانتقام بتوجيه نيرانها الصاروخية وغيرها ضد أهداف في القارة الأميركية. هذا العامل لا ينطبق على الجغرافيا اللبنانية المتاخمة لفلسطين المحتلة. فالردّ الرئيسي للمقاومة ضد حرب العدو تمثّل بالاستهداف الصاروخي لجبهته الداخلية، وإرباك الحياة فيها وشلّها. حينها أعطب أحد مكوّنات عقيدته القتالية الناصّة على إبعاد النيران عن العمق الإسرائيلي، وحصرها بأرض الخصم.

النسر والثعبان

لقد نفّذ سلاح الجوّ الإسرائيلي في «حرب لبنان الثانية» قرابة ١٧٠٠٠ غارة، أي بمعدل مرّة ونصف عدد غاراته على الجبهتين المصرية والسورية خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣. هذا فضلاً عن مئات آلاف قذائف المدفعية والقنابل العنقودية. واستهدف الإمداد الناري المنبعث من الجو والبحر والبر، البنى المدنية ومواقع محتلمة للمقاومة. ليتبيّن فيما بعد أن الجزء الأكبر من قوّاتها بقي سليماً، بفضل كفاءة مقاتليها، وتركيباتها الشبيهة بقوات حرب العصابات، في دلالة على محدودية قدرة الطائرة الحديثة، تجاه مجموعات صغيرة سريعة الحركة، بإمكانها تبديل موقعها خلال بضع دقائق، وهي الوقت الفاصل ما بين عملية رصد الهدف وقدم الطائرة للتعامل معه. إن حرب الطائرة بمواجهة مقاتل حرب العصابات تشبه صراع النسر مع الثعبان، بحسب توصيف الكولونيل الأميركي صموئيل غوردون^(١٥). ومن المتوقع أن يركّز العدو في المواجهات المقبلة أكثر فأكثر على الطائرات غير المأهولة، لأنها تجمع خاصيّة الاستطلاع والنار معاً، وبمقدورها التعامل الناري الفوري مع الهدف، عند لحظة رصده واكتشافه.

بعد فترة وجيزة على اندلاع الحرب اعترف رئيس الأركان الجنرال دان حالوتس، القادم من سلاح الجو، بعجز هذا السلاح عن إتمام المهمّة وحده قائلاً: «الطائرة لا يمكنها أن تغرس علماً على تلة، وأحياناً هناك حاجة لأن ينظر الجنود إلى العدو في عينيه ويواجهوه»^(١٦). لقد صعّبت تركيبة المقاومة على العدو عملية جمع المعلومات الاستخباراتية عنها، وتحديد أماكن مراكز القيادة والسيطرة لديها، وتموضع مجموعاتها المقاتلة؛ فهي تُشبه التنظيمات «الغوارية»، من حيث البنية الشبكيّة، واستقلالية وحداتها من الناحيتين العمالية واللوجستية. وتُقاد من قيادات ميدانية تملك حيّز المبادرة العالية، في استنساب الأسلوب الأفضل لخوض المعركة، خلافاً للوحدات النظامية التي تُدار بالآليات إمرة مركزية.

صراع الإرادة والآلة

لقد أثبتت المقاومة أهميّة العنصر البشري الكفؤ في المعركة وقدرته على منع العدو من استغلال تفوّقه التقني، وحجب النصر عنه. وبرز جلياً عجزه عن تحقيق أهداف حربه، رغم قدراته الهائلة التي لا تجوز مقارنتها بقدرات الخصم المحدودة. ما جعل الخبير الإسرائيلي يؤول ماركوس يعنون مقالة له «من فرط القوة طار

العقل»، ويقول: «كشفت الحرب أمامنا جيشاً كبيراً وغنياً، لكنه غبيّ بدلاً من الجيش الصغير والذكي»^(١٧). هذه الخلاصة تجاري قولاً لأحد الجنرالات الأميركيين الذين قاتلوا في العراق: «إن منتجات التقنية العالية لا تجدي نفعاً مع عدوّ مشتّت مثل تنظيم القاعدة، بغضّ النظر عن عدد القنابل الحارقة للتحصينات التي يمكنك أن تلقيها من بعيد، فإذا كنت لا تعرف أين يختبئ أحدهم فلن يكون ثمة جدوى»^(١٨). وفي السياق قال أحد قادة المارينز: «إن الحروب الوحيدة التي خسرتها الولايات المتحدة كانت ضد أعداء غير تقليديين يستخدمون تقنية أسوأ»^(١٩).

هذان الرأيان الأميركيان ينطبقان بدقة أكبر على المقاومة اللبنانية، المشهود لها بحسن التنظيم والتكتّم والتخطيط والمتابعة، لسبب أغوار العقل الإسرائيلي والتماس مخططاته. لقد كشفت حرب تموز ٢٠٠٦ أن قاعدة بيانات المقاومة عن العدو تضاهي بدقتها بنك أهدافه عن توزيع قياداتها ووحداتها المقاتلة. وهذا المعطى يؤكده تقرير أميركي: «البيانات الاستخبارية وفّرت لمقاتلي حزب الله معلومات تكتيكية حسّاسة حول النيات، ووضع القوّات البريّة الإسرائيلية وأمكنتها. وتمكّن مقاتلو حزب الله المسلحون بهذه المعلومات من إحباط الهجمات الإسرائيلية»^(٢٠).

كعب أخيل

إنّ الدليل الأقوى على بقاء بنية المقاومة سليماً، رغم إعصار النار الإسرائيلي، تجسّد بنشاط وحداتها الصاروخية التي بقيت حتى الساعات الأخيرة من القتال تُصلي شمال ووسط فلسطين المحتلة بمئات الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى. وكشفت هذه الصواريخ التكتيكية المحدودة الفعالية البطن الرخو للكيان الصهيوني، المتمثّل بالجبهة الداخلية التي باتت، بعد انتهاء الحرب، الشغل الشاغل لقيادته؛ فأجرت عشرات المناورات والتدريبات حول كيفية تحضير المستوطنين للوقاية من النيران الباليستية والمنحنية. كما سخّرت هذه القيادة القدرات التكنولوجية الإسرائيلية والأميركية مجتمعة لتطوير منظومات الاعتراض الصاروخي، مثل القبة الحديدية والعصا السحرية وحيّس ٢ وحيّس ٣... إلى جانب الاستعانة بالمنظومات الأميركية من طراز «باك ٣» و«ناد» و«إيجيس»... استعداداً للحرب المقبلة.

عودٌ على بدءٍ

إنّ الانتقادات الشديدة الموجهة لقيادة الحرب وخطة كيلع، فضلاً عن توصيات لجنة فينوغراد، حثّت رئيس الأركان، آنذاك، الجنرال غابي أشكنازي للبحث عن خطة بديلة، تكون أكثر ملاءمة لحرب الثأر المحتملة على الجبهة اللبنانية وغيرها. وفي الذكرى الأولى للحرب عقدت هيئة الأركان ورشتها السنوية يومي ٢١ و ٢٢ آب ٢٠٠٧ في القاعدة الجوية «سرفين»، وخلّصت إلى إقرار خطة «تايفن» لسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢. وأهمّ مضامينها تشكيل فرقة مدرّعة ولواء مدرّع جديدين لتعزيز سلاح البر. وأوصت الخطة باستمرار إنتاج دبّابة «الميركافا-٤»، وإدخال تحسينات على مئات الدبّابات المستخدمة، وتعزيزها بنظام وقاية (سترة الريح) من الصواريخ المضادة للدروع.

كما أقرت تزويد الجيش بمئات المجنزرات الحديثة من طرازَي «النمر» الإسرائيلي، و«سترايكر» الأميركي، في مؤشر قوّي على إعادة البريق إلى الذراع البرية بعد سنوات من الإهمال وتخفيض الموازنات. وفي الوقت ذاته أوصت خطة تايفن بالاستمرار في تعزيز سلاح الجو بأحدث المقاتلات. وبعد بضعة أشهر من إقرار الخطة أبرمت تل أبيب مع واشنطن صفقة شراء سريين من طائرات «أف-35».

أعدت خطة تايفن إلى الجيش الإسرائيلي روحية المناورة والحركة والنار، وحملت في طياتها إلغاءً عملياً لخطة كيلع ونظرية «النار عن بعد»، وأرجعته إلى المربع الأول في إستراتيجيته القائمة على الحرب الخاطفة السريعة، وعمادها تقوية القوات البرية إلى جانب سلاح الجو. هذا ما أكدّه أشكنازي بالقول: «لا يوجد بديل من القوات البرية، لا في الجيش الإسرائيلي، ولا في غيره من الجيوش. إن التغييرات التكنولوجية والتحديث، والنيران الموجهة عن بعد، وتعزيز قوة الأسلحة الجوية والبحرية، لا يمكنها أن تشكل بديلاً من القوّات البرية»^(٢١). ولم تقتصر الحماسة للخطة الخمسية الجديدة على أشكنازي وجنرالاته، فقد علّق أيهود باراك قائلاً: «هذه الخطة تعزز قوة الجيش الإسرائيلي، وتكيّفه لمواجهة التحديات التي تنتصب أمام الدولة. وهي تشكل رافعة للتجديد والبناء ولتحسين التفوق النوعي»^(٢٢).

لا يتناسق هذا الرأي لقائد إسرائيلي مخضرم مع حماسته المفرطة، مطلع تسعينيات القرن الماضي، لفكرة الجيش الصغير والذكي، التي أطاحتها حرب لبنان الثانية! ولا شك أن تبدّل نظرة باراك وغيره من الجنرالات تجاه تركيبة الجيش والإستراتيجية الأنسب له حصلت بفعل تأثيرات تلك الحرب وتداعياتها الثقيلة على العقل الإسرائيلي.

وخلاصة القول أن مجموعات المقاومة التي خاضت حرب تموز ٢٠٠٦ لو كانت قوات نظامية واضحة المعالم لنجح الطيران الإسرائيلي بتدميرها في اليوم الأول من الحرب. وهذا الكلام يخصّ بعض اللبنانيين المطالبين بإلحاق عناصر المقاومة بالجيش، وإذا أخذ بهذا الرأي غير المهني نفقد عنصر الردع الرئيسي في وجه إسرائيل، من دون إضافة عنصر قوة إلى الجيش اللبناني.

العدوى السلبية

لقد تعاملت الدولة العبرية مع فشلها الحربي بطرائق مماثلة لتعامل العرب مع هزائمهم، في حروبهم الكلاسيكية قبالتها، حين حصروا المشكلة بأسباب عسكرية وتقنية بحتة، متجاهلين تخلف بنيتهم المجتمعية وقصورها أمام بنية العدو المتطورة. ومن يرصد جيداً كيفية تعاطي المراتب السياسية والعسكرية الإسرائيلية مع هزيمة «حرب لبنان الثانية» يجد أن الذرائع مقتصرة على خطأ المفاهيم، ونقص التدريب، وفقدان التنسيق، وسوء استخدام القوات البرية! وبهذا تجاهلت السبب الحقيقي للفشل المتجسّد بتبدّل طبيعة الخصم في الجهة المقابلة. وهذا الخصم، بحسب تعبير سونّ زي^(٢٣)، عرف ذاته وعرف عدوّه، وعلى أساس المعرفة أعدّ منظومات تفكيره، وتحضيراته، وأساليب مقاومته، والسبل الفضلى لاستثمار مردود قدراته البشرية والتسليحية إلى الحدّ الأقصى.

لقد أردنا بإطلائنا الخاطفة على بعض خلاصات «حرب لبنان الثانية» تبيان فشل مفاهيم خطة كيلع في وجه تنظيم «غواري». وهي تشبه إلى حد ما خطة «عوز»، التي نشك أن تكون حظوظها أفضل من سابقتها في حال اختبارها ضد قوى المقاومة ميدانياً.

الاستدارة الثانية

من جديد، أتت خطة عوز لتفرض على جيش العدو استدارةً نصف دائرية، مطيحةً خطة تايفن ورؤى أشكنازي، حول بعث الروح في جيش الشعب، ومعها كل الجهد المبذول، خلال السنوات السبع الماضية، من تدريبات ومناورات واستحداث وحدات إضافية لتقوية الذراع البرية.

ومن جديد، أيضاً، بدأ التبشير بمفاهيم ومصطلحات حقبة ما قبل «حرب لبنان الثانية»، فعاد الحديث عن الجيش الصغير والذكي، والحرب غير المتناظرة، والحسم بواسطة النيران الكثيفة. ولو دققنا بمندرجات خطة عوز لوجدنا روحية كيلع قابعة في أعماقها، وكأنّ تلك الحرب لم تحدث قط. ما يدفعنا للتساؤل: لم هذه القفزات القطعية المتناقضة في مفاهيم وخطط العسكرية الإسرائيلية؟ أهى ناتجة عن سوء تقدير وارتباك تجاه تبدل نوعية المخاطر؟ أم عن رؤية لمتغيرات جيو- سياسية مستجدة، يشهدها العالم العربي في زوبعة ربيعه؟ وهل هذه المتغيرات كافية لتبرير الحيرة المفاهيمية لدى العدو؟ وما هي خطة عوز، حدودها وتناقضاتها؟ وهل تحقق هذه الخطة ما عجزت عنه سابقتها؟ وما حدود تأثيراتها على المقاومة اللبنانية تحديداً، التي برهنت عن مرونة وتكيف عالين تجاه المتغيرات؟ وماذا عن الأسباب الموجبة لتبني خطة عوز وتوقيتها؟ للإحاطة بهذه الأسئلة، والسعي لالتقاط أجوبتها، لا بد من قراءة أولية لمندرجات هذه الخطة، وفحص مدى جدواها قياساً على تجارب الحروب الإسرائيلية السابقة. وكذلك الإضاءة على البيئة الإقليمية المحيطة بها.

مندرجات خطة عوز

١- تسريح خمسة آلاف جندي نظامي.

٢- الاستغناء عن خدمات تشكيلات من سلاحَي المدرعات والمدفعية.

هذان البنندان يشيران بوضوح إلى تقليص ملاك القوات البرية مستقبلاً. وفي السياق كتب الخبير الإسرائيلي عوفر شيلح عن: «نية خفض ميزانية القوات البرية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪، وتخفيض المناورات التي تكلف ميزانيات طائلة»^(٢٤). وشيلح صاحب كتاب «لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟» وهو من أكثر المتحمسين لفكرة الجيش المهني المحترف، ويعبر عن رأي شريحة من الخبراء الإسرائيليين، الذين يعتقدون بأن حيز العمليات البرية، سيضيق كثيراً في نزاعات المستقبل. ويقترح هؤلاء العناية بوحدة النخبة والقوات المنقولة جواً، كونها أكثر ملاءمة لخوض القتال قبالة تنظيمات مقاومة، تجنح نحو الحرب غير المتماثلة^(٢٥).

هذا الرأي يعبر بوضوح عن تأثر صانعي الإستراتيجيات الإسرائيليين بنظرائهم الأميركيين الذين يعتبرون «أن جيش القرن الواحد والعشرين يجب أن يتفكك إلى وحدات أصغر وأخف وأكثر عنفاً، تملك وسائل قتال مأهولة وغير مأهولة، وتتواصل عن طريق شبكة حاسوبية هائلة»^(٢٦). والنظرة الأميركية الإسرائيلية المشتركة،

تجاه تركيبة الجيش وتسليحه ليتكيف مع حروب المستقبل، منشأها تسارع تطوّر التكنولوجيا العسكرية، حيث لا يمرّ يوم من دون تحقيق سبق تقني في مجال ما، كان إنجازُه يحتاج إلى سنوات في ما مضى. وقد وصف عالم الفيزياء الانكليزي آرثر كلارك وتيرة التطور الحاصلة بـ«السحر».

لا تُخفي عظمة التكنولوجيا ووسائطها الفائقة الدقة قصورها في القتال غير الكلاسيكي قبالة خصم «غواري» التنظيم (الحرب الثورية). وبرزت الدلالة جليّة في حروب العقد الماضي، بشقيها الأميركي والإسرائيلي. هذا ما استخلصه رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال «راي أوديرنو»، أمام المؤتمر السنوي لـ«رابطة الجيش الأميركي» بالقول: «إنه حتى مع استخدام الطائرات غير المأهولة والقنابل الذكية تبقى الحروب صداماً بين إرادات البشر، وتتطلب في نهاية الأمر اللجوء إلى استخدام القوات البرية على الأرض. والتكنولوجيا لن تحل المشكلة وحدها، فهناك رأي يقول إنه إذا وقفنا من بعيد، واستخدمنا صواريخ شديدة الدقة، سيؤدي الأمر إلى استسلام العدو. في رأيي هذا افتراض خاطيء»^(٢٧).

إن خلاصة القائد الأعلى رتبة في الولايات المتحدة تشير إلى أن نظرية «الثورة في الشؤون العسكرية»، لا تزال ضبابية وتحتاج إلى المزيد من التجارب الميدانية لاتضاح معالمها، وإثبات صوابية مرتكزاتها. وكانت تلك النظرية قد أبصرت النور تحت تأثير تداعيات زوال الاتحاد السوفياتي، ونتائج حرب الخليج الثانية (١٩٩٤)، وفي لحظة ذروة «الانفجار المعلوماتي». ومرتکز تلك الثورة هو أسلوب «القتال عن بعد»، دونما تماسّ أو اختلاط مع العدو على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي. واعتبر قائد البحرية الأميركية الأسبق، الجنرال جيريميا بوردا، أنها «جعلت النار والمناورة شيئاً واحداً»^(٢٨). وانبثقت خطة كيلع في ظل وهج نظرية «الثورة في الشؤون العسكرية».

٣- خفض عدد السفن الحربية، لا سيّما القديمة غير الملائمة لمتطلبات المعارك البحرية الحديثة، والاستعاضة عنها بتعزيز سلاحيّ الطرّادات السريعة والغوّاصات «لتحويل القوات البحرية من حرس سواحل إلى ذراع مقاتلة»^(٢٩). وعُمل على تزويد الأسطول الإسرائيلي بخمس غوّاصات من طراز دولفين ٨٠٠ الألمانية، تسلّم ثلاثاً منها، والبقية قبل نهاية العقد الحالي. وذلك تلبية لحاجات حرب محتملة مع الجمهورية الإسلامية في إيران. هذه الغوّاصات مجهزة لإطلاق صواريخ بعيدة المدى تحمل رؤوساً نووية وصواريخ كروز الجوّالة. وتبلغ كلفة الواحدة منها مليار دولار، دفعت ألمانيا الاتحادية جزءاً من ثمنها كهبة للدولة العبرية.

٤- إحالة أسراب من الطائرات القديمة على التقاعد، مثل مقاتلات الفانتوم وسكايهوك وكفير، نظراً لقلّة جدواها القتالية، واستنزاف صيانتها موازنة سلاح الجو. وتنصّ خطة عوز على تعزيز هذا السلاح بأحدث الطائرات ذات المهامّ المتعددة (مقاتلة وقاذفة ومطاردة). ومن المقرر أن يتسلّم الجيش الإسرائيلي سريين (٢٤ طائرة) من طراز «أف-٣٥» الشبحية، نهاية العام ٢٠١٧، فيكون الجيش الأول بعد نظيره الأميركي، الذي يحصل على هذا النوع من المقاتلات الأكثر تطوّراً في العالم. فهي عصيّة على الرصد الراداري، وبمقدورها تنفيذ مهامّ على بُعد آلاف الأميال من قواعد انطلاقتها.

وتعدّ «إسرائيل» مساهمة، ولو بقدر محدود، في إنتاج هذه المقاتلة؛ فقد نقلت صحيفة يديعوت أحرّوت عن البنتاغون «أنّ المورد الوحيد لحوّد طائرات الشبح «أف-٣٥» سيكون إسرائيل، عبر صفقة قيمتها أكثر من

مليار دولار على مدى ١٠ سنوات. وستزوّد الخوذ بنظام «HDMS» الذي وضعته شركة «ألبيت» الإسرائيلية و«روكويل كولنز» الأميركية^(٣٠). وهذا ليس المنتج الإسرائيلي الوحيد الذي يُورّد للجيش الأميركي: فهناك أيضاً «أشباه الموصلات والنواقل، والدارات الإلكترونية، والحساسات السلبية، والمعلومات المتعلقة بالاندماج النووي، ومعالجة الإشارات ودمج المعلومات. ويرى البنتاغون أن قدرات «إسرائيل» في هذه الميادين، مساوية لقدرات حلف الناتو»^(٣١).

وتعمل شركة «لو كهيد مارتن» المصنّعة للطائرة الحربية «أف-٣٥» على استكشاف كيفية تحويلها بحيث تحلّق من دون طيار. ويعتقد عدد من خبراء الدفاع «أنها قد تكون أولى المقاتلات المحوّلة، أو ربما آخر المقاتلات المأهولة»^(٣٢). وتطمح هذه الشركة لتصنيع قاذفة غير مأهولة (بولكات) تشبه القاذفة «ب-٢»، مدّعية أنها ستفوّق بخمس مرات، من حيث القدرة والفاعلية في تنفيذ المهمات، على المقاتلة النفاثة «أف-٢٢»^(٣٣).

لقد أوردنا هذه المعلومات، لاعتقادنا أن أي إنجاز تقني أميركي، مهما بلغت كلفته وتعاضمت أهميته، سرعان ما يصبح في متناول اليد الإسرائيلية، التي لا تكتفي بإنجازات التكنولوجيا الأميركية وحدها، فقد نجحت في بناء صناعات عسكرية متطوّرة، ولا سيما في مجال إنتاج طائرات من دون طيار التي تجمع بين ميزتيّ المسح الاستطلاعي والقوّة النارية. وأظهر تقرير على موقع صحيفة هآرتس الألكتروني «أن «إسرائيل» هي المصدر الأول للطائرات غير المأهولة في العالم، حيث غزت أسواق حوالي ٤٠ بلداً، منها بريطانيا وكندا وتركيا وكوريا الجنوبية وفرنسا والصين والبرازيل وأستراليا. وبلغت قيمة صادراتها في هذا الحقل ٤,٦ مليار دولار خلال ثماني سنوات، أي ١٠٪ من مجمل مبيعاتها العسكرية»^(٣٤). وهي تُصنّع عشرة أنواع من هذه الطائرات، أكثرها رواجاً وفعاليّة طائرتا «هيرون» و«هرمس ٤٥٠»؛ والأخيرة مزوّدة بصواريخ «هيل فاير» المحمّلة على أجنحتها، وقد أُختبرت بفعالية في «حرب لبنان الثانية».

ويعود استخدام «إسرائيل» لهذه الطائرات في أعمالها الحربية إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي؛ فإبان اجتياح العام ١٩٨٢ شوّشت بواسطتها على أجهزة الرادار التابعة لقواعد صواريخ سام-٦ السورية في البقاع، ما سهّل على مقاتلات الـ «أف-١٥» و«أف-١٦» الانقضاض عليها وتدميرها. ويتنبأ الخبراء أن تصبح الطائرات غير المأهولة عماد سلاح الجو الإسرائيلي قبيل العام ٢٠٢٥.

٥- زيادة الاستثمار في الشّعب الاستخباري، والأسلحة العالية الدقّة، لا سيما الطائرات والصواريخ الباليستية والجوّالة إضافة إلى رفع كفاءة الوحدات المتخصصة بالحروب الإلكترونيّة والسيبرية، وتوسيع كادرها البشري استعداداً لحروب المستقبل. وعلى الرغم من امتلاك «إسرائيل» إمكانيات كبيرة في هذا المجال، فإنها لا تدّعي احتكاره؛ فالقوى المعادية لها باتت لديها قدرات وخبرات لا يستهان بها برزت جليّة في حرب تموز ٢٠٠٦، وفي الهجمات التي نفّذها، أكثر من مرة، «قراصنة» إنترنت عرب ضد مصالح إسرائيلية. وقد أضاء بيتر سينجر على جوانب مجهولة من المواجهة الإلكترونيّة خلال تلك الحرب بين «إسرائيل» والمقاومة: «لم يكن حزب الله قادراً على اختراق نظم الجيش الإسرائيلي الحاسوبية فحسب، ولكنه اخترق أيضاً أنظمة الجيش اللاسلكية، والمثير أن هجمات الإنترنت التي شنّها على «إسرائيل» بدت وكأنها آتية من كابل في جنوب تكساس، ومزوّد خدمات في ضواحي فرجينيا، ومواقع إلكترونية في دلهي ومونتريال وبروكلين ونيوجرسي.

لكنها في واقع الأمر كانت مُقرّصنة من قِبَل متسلّلي حزب الله. كما اخترق شبكة الخليوي، وتنصّت على المكالمات الهاتفية التي أجراها قادة وجنود عسكريون إسرائيليون في الميدان»^(٣٥).

وقبل أشهر أنشأ الجيش الإسرائيلي قيادة عمليات للحرب الإلكترونية، تتبع لها كتائب ساير جديدة تدعى «جنود سبارتكوس» للدفاع عن أنظمة الأسلحة الرئيسية، والمرافق العامة المدنية. وفي سياق تعزيز القدرات ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت «أن الوحدة ٨٢٠٠ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أطلقت حملة كبيرة لتجنيد عباقرة حواسيب يهود في جميع أصقاع الأرض»^(٣٦). ويكتف الجيش الإسرائيلي إجراءاته في هذا المجال لظنه أن الحرب المقبلة لن تقتصر على ساحة المعركة فقط وإنما ستدور من وراء شاشات الحواسيب المتطورة أيضاً.

من ناحية أخرى، نجحت المقاومة خلال «حرب لبنان الثانية» في استخدام نظام تحديد المواقع G.P.S لتدقيق الرمايات الصاروخية على أهداف معادية بعيدة وغير مرئية. بعد ذلك عمدت شركة "Google Earth" إلى تعميم خارطة فلسطين المحتلة خدمة للكيان الصهيوني. ما تقدّم يشير إلى أن الاستعدادات في مجاليّ الحرب الإلكترونية والسيبرية لا تقتصر على العدو فقط. فالمقاومة تدرك من جهتها أولوية هذه الحرب في المستقبل وتسخر لها القدرات المطلوبة.

٦- إنتاج المزيد من منظومات الاعتراض الصاروخي، مثل القبة الحديدية، والعصا السحرية، وحيثس ٢، وحيثس ٣ وغيرها، لتوفير أقصى الحماية للجبهة الداخلية من خطر الصواريخ الباليستية والمنحنية من الطرز كافة. وقد تعزّز هذا التوجّه لدى القيادة الإسرائيلية إثر «حرب لبنان الثانية»، بعد تيقّنها من حذو أعدائها في محور الممانعة حذو المقاومة اللبنانية، باقتناء الترسانات الصاروخية لتكون عماد إستراتيجيتهم التسليحية خلال النزاعات المقبلة.

٧- توضع فرقة مدرّعة على جبهة الجولان، التي تزايدت سخونتها مع ارتفاع إيقاع الأحداث السورية. وكذلك تخصيص فرقة لكل جبهة عربية مجاورة لفلسطين المحتلة، والاحتفاظ بنظام فرق الاحتياط المعمول به لاستدعائها عند إعلان التعبئة. لكن مع التنبّه إلى أن جزءاً من القوات المدرّعة سيتم تحويله إلى قوات خفيفة مزوّدة بمركبات ذات عجلات مطاطية بدل سلاسل الجنازير. والقصد الإسرائيلي من هذا التدبير «نقل الوحدات بشكل أسرع من جبهة إلى أخرى، والمناورة بسهولة أكبر في بيئات قتال أكثر مدينية»^(٣٧). وفي مجمل الأحوال تؤشر هذه الفقرة من خطة عوز إلى أن القيادة الإسرائيلية لم تُسقط فرضية الحرب الكلاسيكية من حساباتها كلياً، رغم إدراكها لو هن الجيوش العربية وانشغالها الداخلية.

كما تُظهر هذه الفقرة تحسّباً إسرائيلياً لجبهة الجولان تحديداً، وبخاصة أن القيادة السورية سبق أن أعلنتها ميداناً مفتوحاً لأعمال المقاومة مطلع صيف ٢٠١٣، عقب استهداف طيران العدو لأهداف ساحلية على أطراف مدينة دمشق. ورغم حالة الاستنزاف التي يعانيها الجيش السوري فلا يزال يملك الكثير من عناصر القوة، ولا سيّما الصاروخية منها على أنواعها، وبإمكانه إشعال هذه الجبهة متى لزم الأمر.

من ناحية أخرى، ربط بعض المحللين الإسرائيليين بين توقيت خطة عوز والأحداث التي تشهدها الجبهة الجنوبية. والمقصود النزاع الدائر بين الجيش المصري ومجموعات «جهادية» في محافظة سيناء التي أدخل إليها بسبب تلك الأحداث كتائب مدرّعة وطائرات عمودية خلافاً لمندرجات اتفاقية كمب ديفيد. ونرى في الربط الإسرائيلي مبالغة كبيرة، فأحداث سيناء لا تشكل خطراً فعلياً على أمن العدو. أما بخصوص القوى المتقاتلة فهو يدرك جيداً أن الجيش المصري ليس لديه النية ولا القدرة على افتعال صدام معه في المدى المنظور. كما أن معظم الجماعات «الجهادية» الناشطة في سيناء لا تتضمّن أجندها أولوية قتال الإسرائيليين، فضلاً عن ارتباطاتها بأجهزة استخبارات ومصادر تمويل إقليمية، حليفة للولايات المتحدة والغرب.

بقدر ما أثارت خطة عوز الحماسة لدى العديد من الجنرالات والخبراء العسكريين فقد خلقت تشويشاً وارتباكاً عند شريحة من الإسرائيليين، نظراً للانعطاف السريعة التي أحدثتها. ولطمأنة هؤلاء أعلن وزير الدفاع موشيه يعلون: «إن هذه الإجراءات لن تؤثر على جهوزية الجيش الإسرائيلي وفعاليته العملائية، وستتم بمسؤولية واثّان، وتضمن الاستثمار في منظومات تسليحية، تساعد الجيش بالحفاظ على فجوة تكنولوجية كبيرة إزاء الدول والمنظمات المعادية»^(٣٨).

وفي بحثه عن الأسس النظرية لخطة عوز ربط الخبير العسكري أليكس فيشمان بينها وبين عملية غزو العراق قائلاً: «إن الجيش الذي يُبنى الآن هو جيش الحرب المقبلة، والخطة الجديدة في جوهرها أقرب إلى عقيدة «الصدمة والترويع» التي انتهجها الأميركيون في حرب العراق، وهي تقتضي بناء قوات خاصة لمختلف المهام، مؤلفة من فرق نظامية لحماية الجبهات، تدعمها فرق احتياطية عند الضرورة، إلى جانب فرق خفيفة قادرة على المناورة السريعة داخل أراضي العدو»^(٣٩). أما الخبير رون بن يشاي فأبدى حماسة لخطة عوز، شرط الالتزام بتنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة، قائلاً: «عندها سيكون لدولة «إسرائيل» جيش أصغر لكنه أشد فتكاً وحادثة، من النوع المؤهل لمواجهة كبرى، وقادر على حسم الحرب إذا ما نشبت»^(٤٠). علّق المحلّل الإسرائيلي «يوآف ليمور» بالقول: «إن المسار الذي انتهجته القيادة، مهّد الطريق لجيش جديد أشدّ ملائمةً للمعارك التي ستواجهه؛ فالتفكك السريع للجيش العربي قلّص من احتمالات الحرب التقليدية كثيراً، ما يسمح بالتخلي عن عدد كبير من الطائرات والدبابات والمدافع القديمة»^(٤١).

باعتمادنا يكمن بيت القصيد في تعليق «يوآف ليمور»، ويتضمّن الدافع الرئيسي لإبصار خطة عوز النور في هذا التوقيت. وفي سياق منفصل تحدث بعض الجنرالات عن إمكانية بيع المعدات القديمة إلى دول نامية في العالم الثالث، واستغلال أثمانها لتعزيز موازنة المؤسسة العسكرية.

الأسباب الموجبة

إنّ بعض الأسباب الموجبة للسير بخطة عوز مستجدّة، بينما بعضها الآخر تعود جذوره إلى عقود زمنية، يمكننا حصر أهمّها بالآتي:

١ - تبدّلات بنيوية

كما أشرنا آنفاً، يتحسّس مجتمع الاستيطان الإسرائيلي من الخسائر البشرية، نتيجة عقدة هزالته الديمغرافية، قبالة جموع عربية هائلة يفترض أنها تناصبه العداة. فأتت خطة عوز والمفاهيم المنسلّة منها، مثل التفوّق التكنولوجي، والحرب غير المتناظرة، والنار عن بُعد، وتقليل الاحتكاك البرّي، واستتباعاً تقليص خسائره إلى الحد الأدنى، لتراعي حساسيته تماماً. فرغم المكابرة يئن مجتمع العسكرة الذي وصفه محمود درويش بـ«سكان الدبّابات» تحت وطأة استدامة الصراع، الذي بنتيجته ظهرت على ملامحه أعراض مرضية، من مسبباتها حال التأهب الدائمة. لقد أُرهِق المجتمع الصهيوني جرّاء الخدمة الإلزامية الطويلة، ونظام التعبئة القاسي، وشهور التدريب السنوية، وبرامج المناورات الدورية، والحروب المتجدّدة كل بضعة سنوات أو أقل. هذا الواقع دفع رئيس الأركان العامة الأسبق الجنرال إيغال يادين للقول يوماً من باب التفكّه «إن المدني في (إسرائيل) هو جندي في إجازة سنوية تدوم أحد عشر شهراً»^(٤٢). وباتت شرائح واسعة من الكيان الصهيوني أميل إلى حياة الدعة والهدوء والاستكانة.

وتجلّى الإرهاق الإسرائيلي في ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية، وقلة الحماسة للتطوّع في الجيش؛ وتشير دراسة صادرة عن جامعة حيفا ونشرتها صحيفة واشنطن بوست إلى «أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يخدمون في الجيش ارتفعت من ١٢،١٪ العام ١٩٨٠ إلى ٢٦٪ العام ٢٠٠٧، ويُتوقّع أن تصل قرابة ٤٣٪ بحلول العام ٢٠٢٥»^(٤٣). واستناداً إلى المرجع ذاته قال «شاهاف كشلين» وهو رئيس وحدة تجنيد عسكرية: «قبل ١٥ أو ٢٠ عاماً كان عدم التجنيد شيئاً يجلب العار، لكن اليوم يعلن الناس أن لا مشكلة لديهم في عدم الالتحاق بالجيش أو الخدمة في وحدات الاحتياط»^(٤٤). وفي السياق، صرّح رئيس إدارة التخطيط بالجيش الإسرائيلي الجنرال نيمرود شيفر «أن الجيش يواجه تراجعاً في الموارد البشرية وفي الكفاءة، جرّاء انخفاض معدّلات التجنيد، والاستقطاعات في الميزانية»^(٤٥). عادةً، علماً بأنّ التخلف عن الخدمة العسكرية يتمّ عادة لأسباب صحيّة أو جرميّة، أو دينيّة، حيث يُعفى طلاب المدارس الدينية من الخدمة.

في مجال آخر «تراجعت نسبة المجندين من أبناء المدن إلى حوالي ٣٦٪ فقط، وفي المقابل تخطت نسبة المجنّدين القادمين من الكيبوتسات والمستوطنات ٦١٪ بحسب دفعة تشرين الثاني ٢٠١٠»^(٤٦). وقبل عقدين كانت النسب تميل إلى أبناء المدن، ما يدلّ على تراجع حماسة شبابها المرفّهين، والعلمانيين الصهاينة، لصالح المستوطنين والمتشدّدين دينياً. وبالتأكيد سيؤثر هذا المتغيّر الاجتماعي والثقافي على تركيبة الجيش الإسرائيلي لاحقاً.

لقد شهد الكيان الصهيوني، في العقود المنصرمة، تحولات بنيوية سرّعتها تدفّق حوالي مليوني مستوطن، أغلبهم من دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، هجروا مواطنهم الأصلية، ليس لبناء وطن «الرواد الصهاينة»، بل طمعاً بمستوى معيشة أفضل. بالإضافة إلى تضافر عناصر أخرى، مثل التطوّر الاقتصادي، وارتفاع مستوى الدخل، وتغلغل ثقافة العولمة بين طبقاتها الاجتماعية، وقد أرخت جميعها بظلالها على تركيبة المجتمع وسلوكه وأهوائه، ومفاهيمه القيمية التي لم تعد تشبه في نظر الإسرائيليين مفاهيم «الآباء المؤسسين» لوجوده. لقد اندثرت بيئة الكيبوتس وقيمها التضامنية، فحلّت مكانها الأنانية الفردية، ومصطلحات السوق

التنافسية، والبورصة، والمنتجع، والملهى الليلي، والتسابق على جمع الثروات، والحياة الهائلة البعيدة عن المخاطر والنواب. وقد أشار بحث أجراه الخبير الأميركي «أندرو أول» إلى تمركز الثروات في «إسرائيل» بيد عائلات بعينها «فمن أصل ٥٧ شركة كبرى في «إسرائيل» هناك ٣٨ شركة خاضعة لسيطرة عائلية»^(٤٧). كما اتسعت الفروق الطبقيّة بين شرائح المجتمع، وأظهر تقرير لمركز أدفا الصادر في نهاية العام ٢٠١١ «أن الفجوة بلغت بين ذوي أعلى المداخيل وأقلها ١١٤ ضعفاً»^(٤٨). هذه الظواهر الحداثوية، أضعفت الروح الحربية لدى الإسرائيليين، وأثرت على بنية جيشهم، فأسهمت بطريقة غير مباشرة، في تشكيل بيئة ملائمة لولادة خطة مثل «عوز»، الواعدة بتخفيض عديد الجيش، وربما لاحقاً تقصير مدّة الخدمة العسكرية وتوابعها من تدريبات ومناورات.

٢- الحضنة الدولية

إن «إسرائيل» كيان قلق، رغم كل مظاهر قوتها، وهي بحاجة دائمة إلى مصّل خارجي يتدفّق في شرايينها للحفاظ على عناصر التفوق الضرورية لبقائها. ونظراً لأهمية هذا العنصر ربط بن غوريون بين ديمومة إسرائيل، حتّى قبل ولادتها، وتوافر دولة عظمت تطلّلتها بالرعاية الكاملة. وقد تدرّجت هذه الرعاية بدءاً من بريطانيا التي أشرفت على اكتمال عدّة المشروع الصهيوني ونجاحه في ظل انتدابها على فلسطين، كما أمدته بالتدريب والسلاح والخبرات وحرية الحركة؛ مقابل التضييق الخناق على الفلسطينيين، ومنعهم من الدفاع عن بيوتهم وأنفسهم. وبعدها أتت فرنسا التي تلاقت مصلحتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مع مصلحة «إسرائيل» في عدائها لمصر الناصرية على خلفية دعمها للثورة الجزائرية. ولقد عبّر الجنرال شارل ديغول في العام ١٩٦١ عن عمق العلاقة مع «إسرائيل» أثناء تكريم بن غوريون في قصر الأليزيه بقوله: «نخب «إسرائيل» صديقتنا وحليفتنا»^(٤٩). ولم يقتصر الدعم الفرنسي على السلاح التقليدي فحسب، فمنذ العام ١٩٥٧ بدأ تنفيذ مشروع «لافوازيه» لمساعدة «إسرائيل» على امتلاك القدرة النووية، التي أمّنت لها شبكة ردع غير تقليدية تجاه محيطها العربي والإسلامي.

بعد غروب شمس الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية تصدّرت أميركا قائمة الداعمين للكيان الجديد. ويقول شيمون بيريز: «بدأت الرعاية الأميركية المباشرة لنا وضحّ السلاح مع تسلّم كينيدي ونائبه جونسون مقاليد السلطة في واشنطن، وتمّ تزويدنا بالطائرات والدبابات وأسطح الستينيات»^(٥٠). وعشية حرب حزيران ١٩٦٧ حصلت تل أبيب على عدد من طائرات «سكايهوك» النفاثة القاذفة، و ٢٥٠ دبّابة من طراز باتون-٤٣م. وعقب تلك الحرب أصبحت الولايات المتحدة الراعي الأول للكيان الصهيوني على المستويات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والعلمية، وبات هذا الكيان قطب الرحي في إستراتيجيتها الشرق أوسطية. وقياساً على ديمومة علاقتهما ومتانتها لن تتوانى واشنطن وحلفاؤها مستقبلاً عن مدّ تل أبيب بحاجات خطة عوز، وسواها من مشاريع الحروب، بوسائل قتال متطورة.

٣- تَقْصُّ الرَازَنَات

قبل شهرين من إقرار خطة عوز كان الاشتباك بين وزارة المال الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية في أوجه، نتيجة تقليص موازنتها خلال سنتين، ثمانية مليارات شيكل، تساوي أقل من مليارٍ دولار. ولطالما أبدت وزارة المال تدمرها من نهم الجيش التصاعدي إلى الأموال، إذ إن موازنته لعام ٢٠١٣ بلغت ٥٢،٥ مليار شيكل، أي حوالي ١٤ مليار دولار. هذا فضلاً عن ٣،٢ مليار دولار قيمة المساعدات العسكرية الأميركية، يُضاف إليها مئات ملايين الدولارات المُقدّمة لبرامج البحوث وتطوير الوسائط القتالية مثل القبة الحديدية وصاروخ آرو، كما يحصل الجيش على قسم من عائدات أرباح الصناعة الحربية الإسرائيلية.

وقبل بحث الخطة الجديدة حذّر رئيس الأركان الجنرال بني غاينتس أمام الكنيست من تداعيات سياسة التقشف قائلاً بأنه «مضطر» لتقليص نطاق تدريبات الوحدات النظامية، وتقليل أيام الخدمة الاحتياطية، واحتمال تجميد مشروع العصا السحرية^(٥١). وكتب أليكس فيشمان: «الثغرة المالية البالغة ثمانية مليارات شيكل تتسم ببعْد كارثي»^(٥٢). فأنت خطة عوز التي أوصت بتقليص القوات البرية، وبيع وسائط قتال قديمة تعود أثمانها إلى الجيش، لتفكّ الاشتباك وتحلّ إشكالية عجز الموازنة، وأكثر من ذلك لتوفر مليارٍ دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. لهذا لاقت ترحيباً لدى المؤسسات السياسية والمالية في الكيان الصهيوني.

٤- تَفَكِّكُ الجيوش العربية

في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، أوصد الرئيس أنور السادات باب الصراع العسكري نهائياً، مُعلنًا أنها آخر الحروب ضد إسرائيل. وبدأ مسار العدّ التنازلي مع فكّ الارتباط عند خيمة الكيلو متر ١٠١، ليتوجّج باتفاقية «سلام» (١٩٧٨) في منتجع كمب ديفيد بين السادات ومناحيم بيغن برعاية أميركية. في غضون تلك السنوات استدارت البوصلة المصرية من زعامة حركات التحرر في العالم الثالث إلى حليف لصيق للولايات المتحدة. وبموجب مندرجات كمب ديفيد قُيدت حركة الجيش المصري، عملياً، في صحراء سيناء، وأبعدت قواته عن خطوط التماس مع فلسطين المحتلة.

واتساقاً مع السياسات الجديدة عمل على تغيير عقيدته القتالية، وتحويل خارطة الأعداء والأصدقاء، خلافاً لمعايير الصراع مع إسرائيل. وكانت الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها السادات، وتضاهي في ضررها اتفاقية كمب ديفيد، هي ربط عملية تدريب ضباطه ومنظومة تسليحه بالولايات المتحدة، كبديل شبه وحيد عن السلاح الروسي، فغلّت يده كلياً. ومن باب الافتراض النظري، إذا اضطر الجيش المصري يوماً ما لدخول حربٍ ضد نظيره الإسرائيلي فمن المؤكد أن تمتنع واشنطن عن إمداده بالمعدات والذخائر وقطع الغيار.

لهذا نادى شرائح مصرية واسعة، بعد الثورة الثانية في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، بتنويع مصادر تسليح الجيش، وطرق أبواب موسكو من جديد، للتخلّص من التبعية العمياء للولايات المتحدة، التي خفّضت قيمة مساعدتها العسكرية، إثر عزل الإخوان المسلمين عن السلطة. وفي حال تبنت القيادة المصرية هذا التوجّه فجيشها بحاجة إلى سنوات للتدرّب على الأسلحة الجديدة، واستيعابها ضمن هيكلته. فضلاً عن الكلفة المالية لإعادة تدوير عمليتيّ التدريب والتسليح.

ليس يسيراً على أيّ مراقب الفصل بين ما تشهده مصر بعامة، وسيناء وبعض مدن القناة بخاصة، من محاولات لاستنزاف الجيش المصري وإنهاكه، وبين حال الفوضى الشائعة في أكثر من بلد عربي. وعلى الرغم من القيود التي تكبل هذا الجيش، والتحديات الداخلية المفروضة عليه، بقي العقل الاستراتيجي الإسرائيلي يصنّفه قوة معادية تشكل خطراً محتملاً، ولو بعد حين.

أما سيناريو القضاء على الجيش العراقي فله حكاية أخرى، بدأت فصولها مع إقدام صدام حسين على خوض حربين عبثيتين، بتشجيع أميركي غير خفي:

الأولى، إشعال حرب ضد الجمهورية الفتية في إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) استنزفت قدرات البلدين البشرية والمادية.

الثانية، ارتكاب حماقة احتلال الكويت، ممّا وفرّ الذريعة للولايات المتحدة وحلفائها لمحاصرة العراق، تمهيداً لغزوه ربيع ٢٠٠٣، وتدمير بناه العسكرية والمدنية.

لظالما كان الجيش العراقي الظهير الإستراتيجي لجبهتيّ سورية والأردن في كل الحروب العربية الإسرائيلية، وبخاصة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وبعد تفكيكه وتدميره على يد الأميركيين سقط حلم قيام الجبهة الشرقية كلياً، ولم يبقَ في ميدان الصراع إلا الجيش السوري، الذي اعتمد إستراتيجية «القتال خارج الأسوار»، خلال العقود الماضية، في مواجهة نظيره الإسرائيلي.

واكتمل المشهد السوريالي مع هبوب رياح «الربيع»، التي هزت العالم العربي في مشرقه ومغربيه. ونجح الأميركي، لأسباب لا مجال لذكرها الآن، في السيطرة على بعض مساراته، وتحويل مجراها باتجاه الفوضى العبثية، وذلك بموازرة دول عربية، «يلهج» إعلامها ليلاً ونهاراً بمصطلحات الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وهي لم تذق طعم الحرية في تاريخها.

واللافت أن الولايات المتحدة والغرب تجاهلا قوى ديمقراطية في بلدان «الربيع العربي» تبغي التغيير الضروري، لكن من دون تخريب نسيج مجتمعاتها ووحدتها الداخلية، وآثرا «التحالف» المباشر، أو بتوكيل إقليمي، مع قوى ظلامية طاردة من رحم التاريخ، هدفها بعثرة الجغرافيا العربية. والقصد غير البريء من «التواطؤ» الغربي - التكفيري هو اللعب بخرائط الكيانات القائمة، واستبدال هويتها الوطنية بانتماءات إثنية وطائفية ومذهبية وجهوية، تمهّد الطريق لقيام «إسرائيليات» متباغضة متناحرة، بحسب تعريف الإمام السيد موسى الصدر، تسبح جميعها في فلك «إسرائيل» العظمى. وإذا تعذر ذلك، يُعمل على تبضيع الديمغرافيا، لخلق تماسات احتراب أهلي ضمن حزام الحدود الواحدة، التي تُحفظ شكلاً، لتخفي بين ثناياها كل شياطين الأحقاد وآبالسة الكراهية.

لقد كان الحدث السوري هو فيصل «الربيع العربي» بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، نظراً لموقع سورية الجيو- إستراتيجي، الرابط كجبل السّرة بين مكوّنات محور الممانعة، الممتد من الضفة الجنوبية لبحر قزوين إلى شواطئ المتوسط. وأدّى تمازج عوامل داخلية سورية مع تدخّلات دولية وإقليمية معلنة إلى تفجّر صراع دموي لم يشهد التاريخ الحديث لهذا البلد مثيلاً له. ما فرض على الجيش السوري تحمّل عبء الصراع في قتال منهك تخطى الثلاثين شهراً حتى الآن، ولا تبدو ملامح نهاية قريبة له في الأفق.

تبنت واشنطن وحلفاؤها إستراتيجية خبيثة في سورية تُسهم في تدميرها، وتفكيك عُروة نسيجها الديمغرافي، فضلاً عن إنهاك جيشها، كآخر قوة عربية مناوئة للكيان الصهيوني. وقد صدرت دراسة عن معهد بيغن- السادات التابع لجامعة بار إيلان ينضحُ منها الرضا العميق عن مجريات الميدان السوري، بمعزل عن توازنات القوى فيه، وورد في متنها: «ليس من المهم الآن من يأتي إلى الحكم في سوريا، لأن الخطر الذي تمثله هذه الدولة على «إسرائيل» قد انتهى إلى أجل غير قريب»^(٥٣).

يبقى الهدف الأبرز لـ«إسرائيل» تفكيك الجيش السوري الذي تعاضمت قدراته بعد حرب تموز ٢٠٠٦، إثر استخلاصه تجربة قتال المقاومة؛ فعمل على بناء تشكيلات قتالية ذات تركيبة مرنة، تعتمد نمط قتال يجمع بين خصائص حرب العصابات والحرب النظامية. كما ضاعف قدرات ترسانته الصاروخية، التي تشكل تهديداً فعلياً لجهة العدو الداخلي. وكذلك عمل على اقتناء صواريخ مضادة للأهداف البحرية مثل «ياخونت» وغيره، والأهم أن الجيش السوري سعى ولا يزال لتحديث منظومات دفاعه الجوي بصواريخ روسية متطورة من طراز أس-٣٠٠ قادرة على الحد من سطوة سلاح الجو الإسرائيلي.

على المقلب الآخر من الصورة، يدرك العدو أن الجيش العربي السوري، رغم الخسائر البشرية والمادية التي مُني بها، لا يزال بمقدوره استعادة عافيته، خلال فترة زمنية ليست طويلة. وإذا توقف القتال الدائر في سورية، على قاعدة حفظ وحدتها وثوابتها الوطنية والقومية، فسوف يخرج من معمودية النار أصلب عوداً. فقد اكتسب في جُلّة الصراع الدموي، وتحت وطأة النيران، خبرات قتالية غير مسبوقه؛ حيث خاض كل أنواع المعارك، من حرب الدهايز والأنفاق والأفخاخ إلى قتال الشوارع والأزقة في المدن، إضافة إلى القتال في المناطق المفتوحة والحرشية والجبلية. ويعلم الخبير بألف باء العلم العسكري أن خوض الجندي معركة حيّة لأيام تكسبه خبرات ميدانية تضاهي تدريب سنوات على الذخيرة الخلبية ضد أهداف وهمية.

تودّ «إسرائيل» استمرار التقاتل في سورية إلى ما لا نهاية، لمزيد من التفسخ والإضعاف. وإذا استقر الوضع تأمل أن تصل قوى معارضة منصاعة للغرب إلى السلطة في دمشق. وقد ورد في خلاصة مؤتمر بعنوان «إسرائيل والثورات العربية»، نظّمه مركز بيغن- السادات «أن الأفضل لإسرائيل والغرب قيام نظام جديد في سورية على قطيعة مع إيران وحزب الله. كما أن انهيار الجيش السوري وتفكّكه يُعدّ فإلاً حسناً، كونه آخر الجيوش العربية المعادية لتل أبيب، ومسلّحاً بفرق مدفعية ودبابات وسلاح جو»^(٥٤). والسلطة المأمولة في دمشق، بحسب الرغبة الإسرائيلية، ستعيد هيكله الجيش بحيث تقلل عديده، وتغيّر عقيدته القتالية، ونوعية تسليحه ومصادره، ليصبح عبارة عن قوات أمن داخلي.

خلاصة

ما تقدّم يشير بوضوح إلى التموّج في خيارات العسكرية الإسرائيلية، باعتمادها خطط ومفاهيم ذات مضامين متناقضة أحياناً أثرت على مضمون الإستراتيجية ذاتها، وبخاصة بعد حربي الخليج الثانية وكوسوفو. فقبل هاتين الحربين كانت خلاصات الحروب بين «إسرائيل» والعرب، تفضي إلى تبدّلات تكتيكية وعملياتية دون المسّ بالجوهر الاستراتيجي. وقد ولدت خطة «كيلع» تحت تأثير الانبهار بنجاح مفاهيم تلك الحربين، مثل: «الحرب غير المتناظرة»، «والنيران عن بُعد»، و«تقليل الاحتكاك البري»، وترتكز جميعها على تطور التكنولوجيا الذكية. فأتى الاختبار في حرب تموز ٢٠٠٦ ليحوّل الانبهار والنشوة خفوتاً وإحباطاً ولا يزال الكيان الصهيوني يعاني بعض آثارهما السلبية حتى الآن. وأمّلت خلاصات تلك الحرب العودة إلى توازن الحركة والنار عبر تبني العدو خطة «تايفن»، التي سبّلت مفاهيمها، في السنوات الماضية، برامج تدريب ومناورات وإعادة البريق إلى الذراع البرية. لكنّ عصف «الربيع العربي»، الذي زاد حال جيوش دول الطوق وهنأ وسوءاً، سرّع في تنحية «تايفن» جانباً، لمصلحة خطة «عوز»، التي تتقاطع جلّ مفاهيمها مع خطة «كيلع».

إن الدوافع والمعطيات التي عرضناها في بحثنا، وبخاصة تردّي الوضع في الدولة الممانعة (سوريا)، شجعت «إسرائيل» على تخطّي عقدة «حرب لبنان الثانية»، وإحياء فكرة الجيش الصغير والذكي من خلال تبني خطة عوز، وما تحويه بين طياتها من تصوّرات، ستؤثّر حتماً على بنين الجيش الإسرائيلي وتناسق أذرعته القتالية. ولا شك أن خطة عوز ستضع بصماتها على إستراتيجيته العسكرية لاحقاً، من خلال تثبيت مفهوم الهجوم الكاسح الآيل إلى الحسم السريع، واللعب بتوازن النار والحركة؛ بحيث تُغلّب عنصر النيران الدقيقة على حساب المناورة والحركة، على غرار ما حصل في مطلع الألفية الثالثة. وهذا يدلّ على أن خطة عوز لم تأت من فراغ كما أشرنا آنفاً؛ فمرتكزاتها النظرية وليدة الحروب الأميركية في العقد الأخيرين، وتشبه خطة كيلع التي أظهرت فشلاً في ميدان القتال غير الكلاسيكي. فما الذي تغيّر حتى يستعيد العدو مفاهيم ما قبل «حرب لبنان الثانية»؟

قياساً على نتائج «حرب لبنان الثانية»، وما تلاها من استعدادات لطرفي النزاع، نعتقد أن الفشل الإسرائيلي سيتكرر في حروب الغد غير النظامية، لأن عناصر قوة المقاومة ذاتية في أغلبها، من دون إغفال التأثيرات الموضوعية. رغم ذلك، تبقى الإجابة النهائية رهن الآتي من الأيام والأحداث.

الروايش

- ١- الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٦.
- ٢- المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٣- مونريال تيري، كلين جان، ترجمة د. علي محمود مقلد، موسوعة الاستراتيجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠٣.
- ٤- هارت ليدل، تاريخ الإستراتيجية في العالم، دار الطليعة، ترجمة هيثم الأيوبي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٠٠.
- ٥- المصدر السابق، ص ٤٤.
- ٦- عزمي محمود، دراسات في الحرب الخاطفة، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٢٤٦.
- ٧- بشارة عزمي، هل خسرت المقاومة الحرب أم ربحت، الانتصار المقاوم، المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٢٣.
- ٨- كهانا افرايم، صحيفة معاريف، ٢٠١٢/٩/٣.
- ٩- خواجه محمد، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٧٤.
- ١٠- سينجر بيتر، الحرب عن بعد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، أبو ظبي، ص ٣٠٥.
- ١١- ربابورات عميرا، فشل المفاهيم مرة أخرى، معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٨.
- ١٢- طيرا رون، تكسير عظام الأميبا، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٩/١٣.
- ١٣- خواجه محمد، حرب لبنان الثانية تكشف المفاصل الرخوة للجيش الإسرائيلي، السفير، ٢٠٠٧/٨/١٤.
- ١٤- طيرا رون، تكسير عظام الأميبا، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٩/١٣.
- ١٥- غوردون صموئيل، النسر والثعبان، ترجمة سوسن الفقيه، مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨.
- ١٦- السفير نقلاً عن صحيفة هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢١.
- ١٧- السفير نقلاً عن صحيفة هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٦.
- ١٨- سينجر بيتر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص ٢٨٠.
- ١٩- المرجع ذاته، ص ٣٤٨.
- ٢٠- المرجع ذاته، ص ٤٢٠.
- ٢١- هارتس، ٢٠٠٧/١٢/٢٠.
- ٢٢- جيروز اليم بوست، ٢٠٠٨/٤/١.
- ٢٣- زي، سونّ فنّ الحرب، إعداد سمير الخادم، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
- ٢٤- شيلح عوفر، جيروز اليم بوست، ٢٠١٣/٧/٢١.
- ٢٥- شيلح عوفر، لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟، دار كينزث، ترجمة باحث للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- ٢٦- سينجر بيتر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص ١٨٥.
- ٢٧- السفير نقلاً عن رويترز، ٢٠١٣/١٠/٢٥.
- ٢٨- مونريال تيري وكلين جان، موسوعة الاستراتيجية، ترجمة د. علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٠٦.

- ٢٩- السفير نقلاً عن ידיעות أحرونوت، بن يشاي رون، ٢٠١٣/٧/١٥.
- ٣٠- ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/١٠/١٤.
- ٣١- عبد الكريم إبراهيم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٥٢.
- ٣٢- سينجر بيتر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص ١٤٩.
- ٣٣- المصدر السابق، ص ١٩٢.
- ٣٤- صحيفة القدس العربي نقلاً عن موقع هآرتس، ٢٠١٣/٥/١٩.
- ٣٥- سينجر بيتر، الحرب عن بعد، مرجع سابق، ص ٤٢٩.
- ٣٦- ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٤/١٠.
- ٣٧- موسى حلمي، السفير نقلاً عن ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١٢.
- ٣٨- ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١١.
- ٣٩- ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٧/١١.
- ٤٠- السفير نقلاً عن ידיעות أحرونوت، بن يشاي رون، ٢٠١٣/٧/١٥.
- ٤١- موسى حلمي، السفير نقلاً عن صحيفة «إسرائيل اليوم»، ٢٠١٣/٧/١٢.
- ٤٢- المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني - المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٨.
- ٤٣- ساكشريا جانين، واشنطن بوست، ٢٠١١/١٢/٢٢.
- ٤٤- المصدر السابق.
- ٤٥- معاريف، ٢٠١٣/٤/٢٣.
- ٤٦- المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.. مرجع سابق، ص ٥١.
- ٤٧- المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مرجع سابق ص ٦٢.
- ٤٨- المرجع السابق، ص ٦٤.
- ٤٩- بيريز شيمون، حروبنا مع العرب، الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمنشورات، بيروت، ١٩٧١، ص ١١٥.
- ٥٠- المرجع السابق، ص ٧٨.
- ٥١- صحيفة معاريف، ٢٠١٣/٥/٢٧.
- ٥٢- موسى حلمي، السفير نقلاً عن ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٥/٢٩.
- ٥٣- ידיעות أحرونوت، ٢٠١٣/٨/٢٠.
- ٥٤- صحيفة القدس العربي نقلاً عن مركز بيغن- السادات، ٢٠١٣/٨/٨.

ثبت المحتويات

٢	الحرب الخاطفة الإسرائيلية
٣	عناصر التأثير
٣	الدور والوظيفة
٣	خيار الضرورة
٤	تأثيرات حروب الآخرين
٥	الأنموذج المنشود
٦	ولادة خطة «كيلع»
٦	فشل الاختبار
٧	النسر والشعبان
٧	صراع الإرادة والآلة
٨	كعب أخيل
٨	عودٌ على بدء
٩	العدوى السلبية
١٠	الاستدارة الثانية
١٠	مندرجات خطة عوز
١٤	الأسباب الموجبة
٢٠	خلاصة
٢١	الهوامش



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P. O. Box: 24/47

Beirut – Lebanon